اجتهادات مذعورون

الذعر شعور طبيعى يمكن أن يصيب أى شخص لسبب أو لآخر فيؤثر فى سلوكه بأشكال مختلفة ولكن القاضى المؤتمن على العدل والحق لا يصح أن يترك نفسه نهبًا للذعر إذا تعرض لتهديد، أو خاف على مصالحه، وهو ينظرُ فى أى قضية ولكن لأنه بشر يمكن أن يُذعر، عليه فى هذه الحالة أن يتنحى فورًا، أو يستقيل

غير أن قضاة محكمة العدل الدولية مصابون بذعر مُزمن منذ أشهر. ويؤثر هذا الذعر في قراراتهم بشأن القضية المرفوعة من جنوب إفريقيا ضد الكيان الإسرائيلي منذ أن بدأوا في نظرها. صحيح أن الأمر الأخير الذي أصدروه لوقف هجوم القوات الصهيونية على رفح الفلسطينية يدلُ على موقف أفضل مما كان قبل شهرين عندما رفضوا إصدار مثله، وأحسن مما تضمنه الأمر الأول المتهافت الصادر في يناير الماضي. ولكن عندما الأول المتهافت الصادر في يناير الماضي. ولكن عندما

نتأمل الأمر الأخير، نجد أنه يتماشى مع سياسة الإدارة الأمريكية التى حاولت إثناء الصهاينة عن اقتحام رفح الفلسطينية، ولكنهم أهانوها وفرضوا عليها أن تُناور ثم تكذب زاعمة أن الهجوم الذى يشنونه الآن ليس إلا عملية محدودة

ويعنى هذا أن قضاة المحكمة لم يُصدِروا الأمر الذى اعترفوا فيه بأن اقتحام رفح الفلسطينية يؤدى إلى أضرار لا يمكن إصلاحها إلا عندما تأكدوا من أنه لا يُغضب بلطجى العالم وأتباعه الذين يُعطلون العدالة ويمزقون القانون الدولى ويُفككون النظام العالمى. ولهذا لم يتعرضوا لتهديد ووعيد بخلاف ما يحدث مع المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية الذى تغلب على خوفه، وأضاء مصباحًا فى نفق العالم المُظلم عندما طلب من المحكمة توقيف اثنين من عُتاة المجرمين الصهاينة

ولو أن القضاة الموقرين أمعنوا النظر في منطوق الأمر الأخير الذي أصدروه بضمير القاضى الأمين على العدالة، لوجدوا أن كل سطر فيه ينطبق على كل شبر في قطاع غزة من بيت حانون شمالا إلى رفح جنوبًا. ولكن ما

تضمنه الأمر الذى أصدروه هو المسموحُ به حتى الآن. فتبًا للذعر حين يمنع أى شخص، فى أى موقع، من أداء واجب التزم به، والوفاء بقسم أداّه.